KINGDOM OF BAHRAIN
Ministry of
Foreign Affairs

مَمْلَكَةُ البَحْرَيْن
وَزَارَةُ الخَارِجِيَّة

بسم الله الرحمن الرحيم،

كلمة سعادة السفير الدكتور يوسف عبدالكريم بوجيري
المدير العام للشؤون القانونية وحقوق الإنسان بوزارة الخارجية
المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
سبتمبر 2023م

السيدة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

السيدة الرئيس،

أود في البدء أن أتقدم باسم وفد مملكة البحرين بالتهنئة إلى السيدة الرئيس على انتخابها رئيسًا للدورة السابعة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤكداً دعم مملكة البحرين لانتخابها، مقدراً جهود جمهورية إيطاليا الصديقة خلال رئاستها للدورة (66) للمؤتمر العام السنوي السابق للوكالة، وكذلك أتقدم لسعادة السيد رافائيل غروسي، بخالص التهنئة على إعادة انتخابه مديراً عاماً للوكالة لفترة جديدة والشكر على

عمله الدؤوب ولإنجازات الوكالة وتفانيها في تعزيز التعاون الدولي في المجال النووي من أجل السلام والتنمية، كما نؤكد حرص مملكة البحرين على نجاح المؤتمر هذا العام.

كما نشيد بالجهود المبذولة من قبل الوكالة الدولية بتوفير هذه المنصة الدولية لما لها من أهمية بالغة لتبادل الآراء ونقل المعرفة وتوسعة آفاق التطبيقات النووية بين الدول الأعضاء حول الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، بهدف تعزيز منظومة الأمن والأمان النووي وسط المخاطر الحالية التي تهدد أمننا وسلامنا العالمي والدولي، معرباً عن ثقة وفد بلدي بأن الجلسات والمناقشات خلال المؤتمر ستساهم في أبراز أهم التحديات والأوليات الدولية بما يخص هذا الملف.

السيدة الرئيس،

تشيد مملكة البحرين بالدور الريادي والبارز للوكالة الدولية، والذي يتجلى من خلال إنشاء مشاريع التعاون الفني مع الدول الأعضاء وتوفير شبكات واسعة من المساعدات الفنية طبقاً للاستخدام الأمثل للتقنيات النووية تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي والعالمي والدولي، والتي قد أثبتت فائدتها لمملكة البحرين على مدار السنوات منذ انضمامها الرسمي للوكالة في عام 2009م، فضلا عن الدور الهام للوكالة في تطوير الإطار التنظيمي للأمن والسلامة الإشعاعية و النووية بين الدول الأعضاء ومنع إساءة استخدام الموارد والتكنولوجيا النووية خلال تنفيذ الضمانات اللازمة والتأكد من استعداد الدول الأعضاء للاستجابة لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية.

السيدة الرئيس،

تولي مملكة البحرين أهمية كبيرة للتنسيق مع الوكالة لأنشطة التعاون التقني، خاصة في مجال الأمن والتنمية اذ تؤكد المملكة بأنه قد تم التوافق مع الوكالة الدولية على بدء نسختها الثانية للتعاون بتوقيع إطار البرنامج القطري للفترة 2024-2029 صباح هذا

اليوم، وذلك بعد الانتهاء من النسخة الأولى من التعاون، والتي أثمرت عن نجاح المشاريع التقنية السابقة والمعززة لتطوير للبنية الأساسية للأمن والأمان النووي والاشعاعي وتطوير القدرات الوطنية في مجال استخدام التقنيات النووية في إجراء التحاليل البيئية وحماية البيئة، اضافة الى الارتقاء بمستوى الامان الاشعاعي للمرضى والمرافقين والمتطوعين خلال الاجراءات الطبية الإشعاعية التشخيصية والتداخلية.

السيدة الرئيس،

تتطلع مملكة البحرين إلى مواصلة تطوير التعاون مع الوكالة في المشاريع الفنية القادمة لتعزيز القدرات والموارد في المجالات الأولية، الصحية والبيئة والمياه والزراعة والصناعة، مشيراً إلى الزيارة السابقة للوكالة إلى المملكة من 9 إلى 11 مايو الماضي، والذي كان مفيدًا في رفع مستوى الوعي وتعزيز المناقشات حول الفرص المحتملة لأنواع جديدة من التعاون الفني لصالح المملكة وشعبها.

السيدة الرئيس،

أود أن أؤكد للوكالة والدول الأعضاء التزام مملكة البحرين باتفاقياتها الدولية، وكذلك دورها في تقديم التقارير الوطنية اللازمة لضمان تعاونها المستمر مع الوكالة، وتشجع المملكة الدول الأعضاء الأخرى على التصرف وفقًا لذلك ومواصلة تعاونها مع الوكالة بما يخدم ضمان الأمن العالمي في مجال التقنية النووية، ويأتي هذا الالتزام امتداداً لسياسة المملكة الثابتة والهادفة إلى دعم التعاون في منع سوء استخدام المواد والتكنولوجيا النووية.

السيدة الرئيس،

تشيد مملكة البحرين بالفرص التي تقدمها الوكالة في مجال بناء القدرات، مشيراً إلى الاجتماعات والدورات التدريبية الدورية التي تقدمها في مختلف المجالات بما في ذلك الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ وسلامة الغذاء والتصرف في المصادر المختومة المهملة.

السيدة الرئيس،

من هنا، تؤكد مملكة البحرين على موقفها الثابت و دعمها الكامل لمبادرة شرق أوسط خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، تنفيذاً لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها لعام 1995م، والتأكيد على موقف البحرين الداعي إلى التخلي عن السلاح النووي باعتباره السبيل الوحيد للتأكد من عدم استخدام هذه الأسلحة من قبل الدول أو من أي طرف كان، وكذلك إخضاع جميع المنشآت النووية في المنطقة لرقابة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع برامجها ومنشأتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن دعم مملكة المستمر هو دليل اهتمام القيادة الرشيدة بملفات الأمن والسلم، والذي يشكل انعكاساً للأولوية التي توليها مملكة البحرين في سياساتها لدحر مخاطر انتشار التسلح، وتحقيق الأمن والأمان والاستقرار الإقليمي والدولي.

السيدة الرئيس،

وفي الختام أود ان أكرر ما تم ذكره من قبل سعادة وزير الخارجية الموقر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والسبعين، "تكثيف الجهود في سبيل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وضمان خلو منطقة الشرق الأوسط منها".

كما نؤكد على تطلع مملكة البحرين إلى استمرار المزيد من التعاون المثمر والبناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشأت من أجلها، وفي مقدمتها تعزيز الاستخدام السلمي والسليم للطاقة النووية في كافة المجالات الحيوية والتنموية لما فيه خير للبشرية جمعا، كما أود أن أجدد الثناء والتقدير للوكالة الدولية وأجهزتها المختلفة لتعاونها المستمر مع مملكة البحرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.